دور المعلومات المحاسبية في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين– تحديات وفرص

د. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان
أستاذ مساعد بقسم العلوم الإدارية والمالية
الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا
abdrashwan@yahoo.com

ملخص:
يهدف البحث بشكل رئيس إلى التأصيل العلمي للتعرف على دور المعلومات المحاسبية في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين، وأعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تبيان وتوضيح الإطار النظري من خلال الدراسات السابقة والدوريات والرسائل العلمية، وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS).
كما استخدم الباحثان الاستبانة كأداة للبحث وتم توزيعها بعد تقييمها وتحكيمها من عدد من المتخصصين على مجتمع الدراسة المكون من المدراء العامين، ومدراء ورؤساء ومحاسبين الدوائر المالية في شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم (70) موظف وموظفة.
كما أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية للبحث أنه تساهم المعلومات المحاسبة بدور هام وفعال في عملية اتخاذ وترشيد القرارات الاقتصادية وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية، كما تقوم المحاسبة بمراقبة ومتابعة خطط التنمية الاقتصادية من أجل إجراء التغيرات الضرورية عليها والاستمرار في تنفيذها.
كما أوصت الدراسة بضرورة القيام بالمزيد من تعزيز دور المعلومات المحاسبة في التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين، والعمل بشكل جدي للتغلب على الصعوبات والتحديات التي تواجه عملية التطبيق المهني للمحاسبة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين، ووضع آليات مناسبة لتطوير الأداء المهني المحاسبي لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين.
الكلمات المفتاحية: المعلومات المحاسبية، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة.

Abstract:
The main objective of the research was to establish the scientific role of accounting in the promotion of sustainable local economic development in Palestine. The researcher relied on the analytical descriptive approach in clarifying and clarifying the

theoretical framework through previous studies, periodicals and scientific letters, analyzing the results of the applied study, (SPSS).
The researchers used the questionnaire as a tool for research and it was distributed after evaluation and arbitration by a number of specialists on the study society consisting of general managers, directors, heads and accountants of the financial departments in the companies of the investment sector listed on the Palestine Stock Exchange (70) employees and employees.
The results of the applied research study showed that accounting information plays an important and effective role in the process of taking and rationalizing economic decisions and achieving the greatest economic well-being. Accounting also monitors and follows economic development plans in order to make the necessary changes and continue to implement them.
The study also recommended the need to further strengthen the role of accounting information in the sustainable local economic development in Palestine and to work seriously to overcome the difficulties and challenges facing the professional application of accounting in order to promote sustainable local economic development in Palestine and to develop appropriate mechanisms for the development of professional accounting performance. Sustainable Local Economic Development in Palestine.
Key words: Accounting Information, Economic Development, Sustainable Development.

مقدمة:

تواجه المناطق الفلسطينية تحديات وصعوبات كبيرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث أعاق الاحتلال الإسرائيلي وبشكل مستمر جميع أوجه التنمية في الأراضي الفلسطينية، ويعتبر الاحتلال السبب الرئيس في تعطيل التنمية الاقتصادية في فلسطين بهدف خدمة أهدافه السياسية والاقتصادية، وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية في فلسطين لم تشهد تطوراً ملحوظاً خلال فترة الاحتلال، كما أن خطط التنمية الاقتصادية المستدامة التي يتوجب على دولة فلسطين وضعها تصطدم على أرض الواقع بالمعيقات السياسية التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، حيث تتعرض الموارد الاقتصادية الفلسطينية إلى إجراءات وممارسات إدارية ومالية تقوم بها سلطات الاحتلال من طرف واحد محدثة تغييرات جذرية في الاقتصاد الفلسطيني القائم.

وتعدّ التنمية الاقتصادية عملية مستدامة يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي في غضون فترة زمنية طويلة نسبياً. ويتبع هذا النمو زيادة في الدخل القومي ونصيب الفرد، ومن خلال ذلك تتحسن أوضاع المواطنين وتتزايد قدرات الاقتصاد القومي. يصاحب ذلك تغيرات اقتصادية، تتمثل بزيادة التراكم الرأسمالي، وترتفع معه نسبة مستويات الكفاءة الفنية والاقتصادية للمجتمع ككل.

حيث أن المفهوم المتقدم لمهنة المحاسبة إعطاءها الدفع في حمل مسؤوليات العمل المنظم على كافة المستويات الإدارية والمالية داخل الوحدات الاقتصادية، ودفع خطط التنمية

الاقتصادية وفق برامج متكاملة تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحلية، والترابط الإقليمي، والتطور الدولي، وتراعي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال التغلب على الصعوبات والتحديات التي تواجه عملية التطبيق المهني للمحاسبة، واقتراح حلول وآليات لتطوير الأداء المهني المحاسبي من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين.

وتعتبر مهنة المحاسبة أحد العناصر المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فهي علم يساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة على مستوى الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، وبذلك فإن الممارسة الصحيحة للمهنة تسهم في وقف هدر الموارد الاقتصادية الوطنية، وبالتالي تتيح تحقيق أفضل النتائج على مستوى الاقتصادي الوطني.

كما تعتبر المعلومات التي توفرها المحاسبة عن التنمية الاقتصادية نتاج عملية منهجية، والتي تتضمن رصد آثار ونتائج التدفق النقدي، ونقل هذه المعلومات المحاسبية، ومن المسلم به الآن بأنها ضرورية للتنمية الاقتصادية في فلسطين، فالمعلومات المحاسبية التي ينبغي أن يتم توفيرها لخدمة احتياجات التنمية في فلسطين يجب أن تتضمن خصائص معينة، حيث يجب أن يكون لديها ميزة الوضوح بحيث يفهمها الكل حتى من الموظفين الغير محاسبين، ويجب أن تتوفر في الوقت المناسب وبشكل موثوق، ويجب أن تكون مناسبة لاحتياجات متخذي القرارات على مستوى الوحدة الاقتصادية وعلى المستوى الوطني، و يجب أن تكون قابلة للمقارنة بين الوحدات في جميع الأوقات ويمكن التمييز بينها وأن تكون هناك إمكانية للتحقق منها.

مشكلة الدراسة:

يفرض الواقع الاقتصادي الفلسطيني مسؤولية كبيرة على المحاسبين لتوفير بيانات ومعلومات محاسبية دقيقة لمتخذي القرارات اللازمة للاقتصاد الوطني من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية، وقد يعاد النظر في بعض المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين لوجود صعوبات وتحديات تواجه عملية التطبيق المهني للمحاسبي، ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

1- هل يوجد دور للمعلومات المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في ظل الظروف الحالية التي تمر بها فلسطين؟

2- هل توجد صعوبات وتحديات تواجه عملية التطبيق المهني للمحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين؟

3- هل توجد فرص وآليات لتطوير الأداء المهني المحاسبي لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على دور المعلومات المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في ظل الظروف الحالية التي تمر بها فلسطين.

2- بيان أثر الصعوبات والتحديات التي تواجه عملية التطبيق المهني للمحاسبة على تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين.

3- التعرف على الفرص والآليات المقترحة لتطوير الأداء المهني المحاسبي لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين.

أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية البحث بأهمية الموضوع من حيث دور المعلومات المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين، إذ إن المحاسبة بوصفها علماً اجتماعياً فإنها تتأثر بالظواهر سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية وغيرها، وتحديد ما يتوجب على المحاسبة عمله لمواجه الصعوبات والتحديات التي تواجه العمل المحاسبي لتعزيز التنمية المستدامة في فلسطين.

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على تساؤلات الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1- يوجد دور للمعلومات المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في ظل الظروف الحالية التي تمر بها فلسطين.

2- توجد صعوبات وتحديات تواجه عملية التطبيق المهني للمحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين.

3- توجد فرص وآليات لتطوير الأداء المهني المحاسبي لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين.

متغيرات الدراسة":

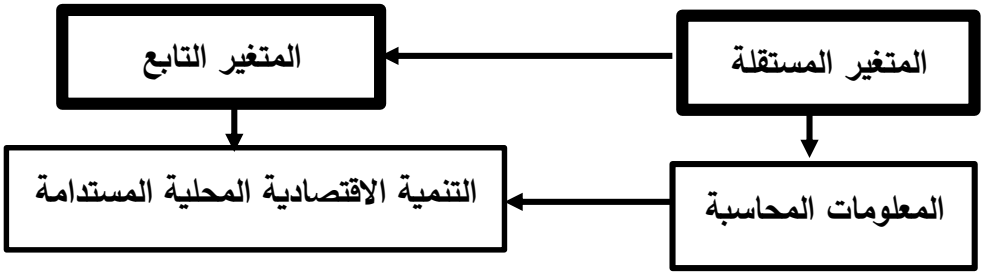

حدود الدراسة:

1- **الحدود الزمنية:** تقتصر الدراسة على عام 2018- 2019.

2- **الحدود البشرية:** مدراء عامين وماليين ورؤساء الأقسام والمحاسبين العاملين في الدوائر والأقسام المالية.

3- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.

4- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على دور المعلومات المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين.

تقسيمات الدراسة: قسمت الدراسة إلى عدة محاور؛ وهي:

- **المحور الأول:** الإطار النظري والدراسات السابقة.
- **المحور الثاني:** الإطار العملي واختبار فرضيات الدراسة.
- **المحور الثالث:** النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (2018، 2016):

هدفت الدراسة أن التعرف على الدور الذي تلعبه مهنة المحاسبة في التنمية الاقتصادية، وتوصلت نتائج الدراسة أن مهنة المحاسبة لعبت دوراً أساسياً بشكل واضح في المساهمة في التنمية الاقتصادية، كما أن نتائج البحوث المحاسبية ساعدت كثير من الجهات ومنها المساهمين في تقييم قدرات موظفي الإدارة العامة في اقتصادات الدول النامية، وأوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من البحوث المحاسبية من قبل الباحثين لإظهار العلاقة بين التعليم المحاسبي والتنمية الاقتصادية.

2- دراسة (شريعة، 2016):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية المعلومات المحاسبية في خدمة التنمية الاقتصادية في الدول النامية بشكل عام وفي ليبيا بشكل خاص، مع التركيز على العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية، وخلصت نتائج الدراسة إنّ التحدي الذي تواجهه الدول الناميةِ، (مثل ليبيا)، في تطوير واستعمال أنظمة المعلومات هو الاعتقاد السائد بأن استخدام الأنظمة المحاسبية في الدول المتقدمة سوف يؤدي إلى تلبية الاحتياجات المطلوبة دون الأخذ في الاعتبار العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية للبيئة المحاسبية، وهذا يعتبر تحدي ضخم، يستحقّ الجهد المشتركِ من السلطات الحكومية، والممتهنين لمهنة المحاسبة، وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية والأكاديميين وذلك لكي يصبح للمحاسبة دور فعال في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية في البلاد، وأوصت الدراسة بضرورة إجراء بحوث أخرى لإلقاء الضوء على دور وتأثير نظم المحاسبة العالمية على المحاسبة في البيئة الداخلية، وهذه التأثيرات قد تتضمن فهم كيفية وضع المجتمع وتعلقه بدور نظم المحاسبة.

3- دراسة (أدم، وأخرون، 2015):

هدفت الدراسة إلى التعرف على تحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه مهنة المحاسبة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالسودان، وتوصلت الدراسة إلى أن عملية مساهمة مهنة المحاسبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتوقف على ممارسات محاسبية وفق مستجدات العمل المحاسبي، وتتوقف مساهمة مهنة المحاسبة في التنمية بالسودان على ممارسات محاسبية متطورة، وأوصت الدراسة بأن تولي الدولة اهتماماً بمهنة المحاسبة والاعتراف بأهمية المعلومات المحاسبية في عملية التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، ووجود إدراك كاف من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية في السودان بأهمية مهنة المحاسبة في تحقيق دورها الاقتصادي والتنموي.

4- دراسة (Salisteanu and Oros, 2013):

هدفت الدراسة إلى تحليل الدور الذي تلعبه المحاسبة في التنمية الاقتصادية، والنظر إلى أن المحاسبة لها تأثير أساسي في الاقتصاد، وأكدت نتائج الدراسة على الدور الواسع للمحاسبة من خلال أهمية المعلومات المحاسبية في البيئة الاقتصادية، وتفي هذه المعلومات باحتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين، كما أنها مفيدة في عملية تقييم النتائج التي تم الحصول عليها من خلال السياسات الوطنية الخاصة. كما يمكن للمحاسبة أن تعزز الاستقرار المالي، وخلق بيئة استثمار آمنة، وتعزيز ثقة المستثمرين، وأوصت الدراسة ضرورة التحقيق من الخصائص التي يجب أن تفي بها المحاسبة لتكون داعمة للتنمية الاقتصادية، كما يجب دراسة كيف أن التطور الاقتصادي أثر على تطور المحاسبة.

5- دراسة (Oqool and Bshayreh, 2014):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية المعلومات المحاسبية ودور بحوث المحاسبة العلمية في تطوير مجال التنمية الاقتصادية في الأردن، والحاجة إلى تطوير المحاسبة الخاصة بالتنمية الاقتصادية من خلال دراسة إسهام الباحثين في مجال البحث العلمي، وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبة تلعب دوراً إيجابياً وهاماً في نجاح خطط التنمية الاقتصادية، وينشأ هذا الدور من خلال توفير المعلومات التي تسهم في توزيع الموارد المتاحة على النحو الأمثل وتحقيق خطط التنمية، أوصت الدراسة بضرورة مراجعة برامج التعليم المحاسبي وربط بالاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، يجب وضع قواعد وأسس البحث العلمي المحاسبي بطريقة تساهم في توجيه أبحاث المحاسبة للكتابة في المشاكل الاقتصادية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

6- دراسة (رمو، وسعيد، 2013):

هدفت الدراسة إلى التعرف على تفعيل دور المعلومات المحاسبية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ترشيد قرار المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية في ظل القيود المتعددة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الدور الحالي للمعلومات المحاسبية يعد قاصراً في اتخاذ قرار المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية، وتوفير بعض المعلومات والنسب المالية التي تفيد في مرحلة إعداد

دراسات الجدوى الاقتصادية ، لا سيما عند إعداد التقييم المالي والاقتصادي لهذه المشاريع، وأوصت الدراسة ضرورة اعتماد نظم التكاليف وأساليب المحاسبة الإدارية الحديثة عند إعداد دراسا الجدوى الاقتصادية

7- دراسة (أحمد، 2002)

هدفت الدراسة إلى رفع كفاءة التطوير في نظم المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية بهدف تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن النموذج المقترح جمع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية باعتبارها متغيرات بيئية وبين خصائص التطوير المقترح، حيث يقوم على خلق آلية تعمل على تهيئة وتكييف متغيرات الهيكل التنظيمي وتهيئة وتكييف خصائص التطوير المقترح بهدف إحداث توافق بينهما يؤدى إلى رفع كفاءة تطوير نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية، وأوصت الدراسة بضرورة دراسة طبيعة المتغيرات البيئية في الجهاز الحكومي بهدف تحديد تأثير هذه المتغيرات على قبول أو تفعيل تطوير نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

- **أوجه الاتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:** تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في جوانب متعددة، أهمها أنها تتناول مفهوم التنمية الاقتصادية وعلاقتها بمهنة المحاسبة، ودور أهمية نظم المعلومات المحاسبية في تطوير التنمية الاقتصادية.

- **أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:** تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في جوانب متعددة أهمها أنها تربط المعلومات المحاسبية بالتنمية الاقتصادية، وكذلك التحدث عن صعوبات التطبيق المهني للمحاسبة، وآليات تطوير الأداء المهني للمحاسبة وهو ما يميزها عن الدراسات السابقة، حيث لم تتناول أي دراسة من الدراسات السابقة العلاقة بين هذه المتغيرات مكتملة، وكذلك تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عينة الدراسة، حيث طبقت على شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.

- **أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:** استفاد الباحث من الدراسات السابقة في مجال إثراء الدراسة الحالية ببعض المفاهيم والتعريفات، والنتائج والتوصيات، كذلك تم إعداد الاستبانة ومجالاتها في ضوء الدراسات السابقة.

الإطار النظري للدراسة:

المحور الأول: ماهية التنمية الاقتصادية في فلسطين:

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة:

كما يقصد بمفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة هي "إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة، أو تحسينها لكي يمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياه كريمة أفضل".(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، 13-14)

كما عرفها الصندوق السوري لتنمية الريف بأنها هي "العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي وترشيد استخدام الموارد الطبيعية بما يؤمن استدامتها وسلامتها دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطوره".(الصندوق السوري لتنمية الريف، 2007)

ثانياً: واقع التنمية الاقتصادية في فلسطين:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني ضعفا في موارده المادية, إلا أنه غني بالموارد البشرية التي تعاني من معدلات عالية من البطالة، وإن كنا نعول عليها في إحداث التنمية الاقتصادية المستدامة، وتوفير البيئة المناسبة لاستغلال الكفاءات والموارد المتاحة بما يخدم قطاع الأعمال في فلسطين. هذه التنمية لا يمكن لها أن تحدث دون أداء اقتصادي حر كفؤ مستقل لا يتبع الاقتصاد الإسرائيلي، ويحقق معدلات دخل مقبولة، ويخفف المعاناة عن المواطنين الفلسطينيين ويحسن مستويات المعيشة من خلال تبني سياسات كسر الاحتكارات وتشجيع المنافسة وتعزيز دور القطاع الخاص، مع الاهتمام بقطاع الأعمال الصغيرة والمنزلية.

ثالثاً: معوقات التنمية الاقتصادية في فلسطين:

1. التبعية الاقتصادية لإسرائيل وتكريس هذه التبعية من خلال اتفاقية باريس .
2. ضعف البنية التحتية سواء فترة الاحتلال أو الحصار أو بعد الحرب على غزة .
3. ارتفاع معدلات البطالة ومستويات التضخم بسبب سياسات الإغلاق والحصار والفصل بين الضفة وغزة ثم الحرب على غزة.
4. عجز الموازنة وتضخم العمالة في القطاع العام، حيث بلغت نسبة الرواتب إلى الإيرادات حوالي 70% - 90%، وهي نسبة كبيرة أيضا.
5. الافتقار إلى رؤية اقتصادية تنموية .
6. ضعف النظام المالي والمصرفي وضعف مشاركته الفاعلة في التنمية الاقتصادية .
7. عدم السيطرة المعابر والحدود واستمرار إغلاقها عبر حصار خانق.
8. محدودية الموارد الطبيعية وعدم الكفاءة في استخدامها إضافة إلى استمرار إسرائيل في استنزافها.
9. صغر حجم السوق الفلسطيني وضعف القدرة التسويقية.
10. الاعتماد على التمويل الخارجي وارتفاع المديونية، واحتمالات توقف أو انخفاض هذا التمويل أو ربطه باشتراطات سياسية. (مقداد، 2009، 10)

رابعاً: إزالة العقبات لحل مشكلات التنمية الاقتصادية في فلسطين:

1. إصلاح المنظومة المالية وإقامة نظام مالي فعال من خلال تفعيل نظام الرقابة والتدقيق الداخلي.(شعبان، 2006، 8)
2. التخلص من التبعية لإسرائيل تدريجيا، بإقامة العلاقات الاقتصادية المتوازنة والتبادل المتكافئ.
3. العمل على إصلاح تشوهات الاقتصاد الوطني وخاصة التشوهات الهيكلية في قطاعات الاقتصاد القومي.
4. تخفيض العجز في الميزان التجاري عبر سياسة دعم الصادرات وإحلال الواردات.
5. إعادة هيكلة الاستفادة من الهبات والقروض بالشكل الأمثل. (مقداد، 10،2009)

خامساً: تنمية الاقتصاد الوطني بشكل مستدام لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية:

1. تحقيق استقلالية الاقتصاد الفلسطيني، وتنظيم العلاقات مع دول الجوار، وتعديل البروتوكول الاقتصادي مع إسرائيل (أو إلغائه) .
2. تطوير وبناء النظام المصرفي، وإصدار العملة الوطنية الفلسطينية تأكيدا للسيادة الفلسطينية.
3. تنمية الموارد البشرية وتحقيق التوازن وسد الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
4. إعطاء دور فاعل للقطاع الخاص لممارسة دوره في التنمية بما يقوي الاعتماد على الذات.
5. العمل على عدم منافسة الحكومة بشكل رسمي أو غير رسمي للقطاع الخاص.

سادساً: تحديات تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في فلسطين:

1. احتمال توقف أو انخفاض المنح والإعانات الدولية, وعدم التزام إسرائيل بتحويل المستحقات الجمركية للسلطة.
2. تزايد التنسيق الأمني والتهديدات الداخلية, واستمرار الانقسام الفلسطيني.
3. استمرار إغلاق المعابر والحدود الخارجية، واستمرار الفصل بين غزة والضفة وتقطيع أوصال الضفة الغربية.
4. تصعيد العدوان الإسرائيلي واستمرار الاجتياحات، والحرب المدمرة على غزة.
5. عدم الاتفاق مع الدول المحيطة على ترتيب إجراءات التصدير والاستيراد بشكل مباشر.(مقداد،2009، 11)

سابعاً: سياسات الإصلاح وتحقيق أهداف برنامج التنمية الاقتصادية:

1. تبني خطة تنموية اقتصادية شاملة والعمل على تنفيذها.
2. تقليل التبعية الاقتصادية وتعزيز الانفتاح الاقليمي والدولي.
3. تحسين البيئة القانونية والاستثمارية.

4. إقامة شراكة أكبر بين السلطة الوطنية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للتوصل إلى اقتصاد متنوع وليس محصوراً فقط في الاعتماد على الدول المانحة[1].
5. الإصلاح النظام المالي والإداري.
6. تفعيل دور القطاعات الإنتاجية وزيادة مساهمتها في الناتج القومي.
7. تفعيل دور القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي. (مركز معلومات وإعلام المرأة، 2005)
8. تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لإعادة بناء البنية الاقتصادية التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك إنهاء حالة الحصار المفروضة على المدن والقرى الفلسطينية.
9. دعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة من خلال زيادة المساعدات الفنية والمادية.
10. المساعدة في خلق بيئة ملائمة لجذب المستثمرين وذلك للاستثمار في مختلف القطاعات.
11. تعزيز دور الإدارة الاقتصادية لمؤسسات دولة فلسطين وذلك بتطوير قدرات الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة. (جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 2014، 56)

المحور الثاني: دور المعلومات المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين:

أولاً: علاقة المعلومات المحاسبية بالتنمية الاقتصادية:

إن فهم العلاقة المتبادلة بين احتياجات التنمية والمحاسبة والمعلومات والتخطيط في أي دولة نامية، من أجل تطوير اقتصادها، يحتاج إلى خطة للتنمية الاقتصادية، ووضع وتنفيذ تلك الخطط، وتقييم فعاليتها على نحو مستمر، وبالتالي فالمعلومات المحاسبية يجب أن تستجيب لاحتياجات التنمية الاقتصادية، وتقوم بمهمة تقديم وتقييم وتحسين المعلومات لاستخدامها في عملية صنع القرار من أجل تحقيق خطط التنمية الاقتصادية.(شريعة، 2016)

كما أن من أهم أسباب عدم نجاح خطط التنمية الاقتصادية في البلدان النامية هو عدم توفر معلومات محاسبية ملائمة، وحتى الذي يتوفر منها لا يقدم في الوقت المناسب الأمر الذي يلقي على المحاسبة مسئولية كبيرة في هذا المجال للسعي نحو توفير المعلومات المحاسبية المفيدة في اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، والرقابة وتقويم الأداء، وعملية التخطيط الاقتصادي، ومراقبة خطط التنمية، لأن عملية التخطيط لا تنتهي عند رسم الخطة بل هي عملية مستمرة من خلال متابعتها والرقابة عليها لأن رقابة ومتابعة الخطة أمراً ضرورياً من أجل إجراء التغيرات الضرورية عليها والاستمرار في تنفيذها، وعملية متابعة الخطة ولتحقق من اتساقها وعدم تضاربها يجب أن يتم بواسطة مكتب التخطيط المركزي.(أدم، واخرون، 2015)

[1] – مركز معلومات وإعلام المرأة، **تقرير حول مؤشرات التنمية الألفية في فلسطين**، سبتمبر 2005م، فلسطين بعد خمس سنوات من إعلان الألفية.

فإن الدول النامية ومنها فلسطين تحتاج إلى نظام المحاسبة الذي يوفر المعلومات التي تعكس الواقع الاقتصادي للدولة، والذي يوفر معلومات مفيدة تساعده في تخطيط التنمية الاقتصادية الوطنيةِ، حيث إن المعلومات الغير متوفرة أو غير الموثوق بها تحد من قدرة الدولة على تحقيق أهدافها الاقتصادية لان ذلك يعني اختيار نموذج تنمية ليس واقعاً بالنسبة للحالة الاقتصادية الحاليةِ ولقدرة البلاد على إنجاز خططِها الاقتصادية.(شريعة، 2016)

كما أن عملية متابعة ومراقبة خطة التنمية الاقتصادية أمراً ضرورياً لاستمراريتها للتأكد من أنها تمت وفقاً لما هو مخطط لها مع معالجة الانحرافات الناتجة عنها وهذا يمكن تحقيقه عن طريق معلومات محاسبية ملائمة.

وهناك دور للمعلومات المحاسبية يتضح لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:

1- توجيه الموارد المالية نحو المشاريع الاقتصادية الناجحة من خلال مساهمة المعلومات المحاسبية المتنوعة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

2- المساهمة في اختيار المشروعات الاقتصادية ذات الالويات طبقاً لاحتياجات المجتمع المرحلية من خلال توفير المعلومات لتحديد معايير المفاضلة.

3- توفير المعلومات التي تؤدي دوراً هاماً في نجاح واستمرار المشروعات الاقتصادية، منها تحديد تكلفة وتسعير المنتجات باستخدام الاساليب الحديثة، وبما يتعكس إيجابياً في النهاية على خطط التنمية الاقتصادية.

4- توفير المعلومات التي تساعد في تقييم أداء المشاريع الاقتصادية وفق محاور متعددة ومنها المحور المالي، مما يؤدي في النهاية إلى إعطاء تقويم حقيقي لأداء تلك المشاريع.(رمو، وسعيد، 2013، 469)

5- إنشاء نظم معلومات للمحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة.

6- إدماج التنمية الاقتصادية على مستويات التخطيط والإدارة والمحاسبة.

7- تحقيق الاستخدام الكفوء للأدوات الاقتصادية وحوافز السوق من خلال الاستعانة بالمعلومات المحاسبية.(حيدر، وشيماء، 2013، 79)

ثانياً: التغيرات الاقتصادية وتأثيرها على مهنة المحاسبة في فلسطين:

إن القيمة الاقتصادية تعبر عن قيمة المنافع المتوقع الحصول عليها في المستقبل، وطبقاً لذلك فإن القيمة الاقتصادية تمثل عنصراً أساسياً في عملية اتخاذ القرارات، وبالتالي فإن توفير المعلومات عنها يعتبر ضرورة حتمية لاتخاذ أي قرار اقتصادي، أو قرار استثماري بصفة خاصة، مما يعني ضرورة وجود المحاسب الكفء القادر على توفير هذه المعلومات.

ولابد هنا إلى الإشارة أن الاقتصاد الفلسطيني شهد تحولات هامة ظهرت في سعي السلطة الفلسطينية إلى تطوير الجوانب الاقتصادية لاسيما في المجالات الصحية والتعليمية والاستثمارية، وانتعاش حركة

الإنشاء والتعمير، إضافة إلى تنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية بهدف إصلاح النظام المالي والإداري، والتي منها سن القوانين والتشريعات الداعمة للتنمية الاقتصادية.

وبالرغم لسعى السلطة الوطنية لتطوير الاقتصاد الوطني، لكن لم تنجح السلطة في تحقيق الاستقرار والتطوير الاقتصادي المنشود في الأراضي الفلسطينية للعديد من العوامل نذكر منها ما يلي (مدوخ، 2013، 18):

1- الاتفاقيات الاقتصادية مع إسرائيل والتي كبلت بموجبها إسرائيل الاقتصاد الوطني الفلسطيني وجعلته اقتصاداً تابعاً.

2- تحكم إسرائيل في المعابر والذي أثر بشكل مباشر على أية محاولة لإحداث نهضة في الاقتصاد الفلسطيني، أو إحداث تنمية حقيقية فيه.

3- إحجام رؤوس الأموال العربية، وغير العربية عن الاستثمار في الأراضي الفلسطينية بسبب عدم الاستقرار السياسي في المنطقة.

4- اعتماد السلطة الفلسطينية بشكل أساسي على المساعدات الخارجية في دفع نفقاتها اليومية، وعدم استغلال هذه المساعدات الاستغلال الأمثل.

5- عدم وجود قوانين وتشريعات تضبط وتنظم العمل المحاسبي في المؤسسات الفلسطينية المختلفة.

لكل هذه العوامل لم تتمكن السلطة في إرساء قواعد اقتصاد فلسطيني مستقل يمكن الاعتماد عليه في خلق تنمية مستدامة في الأراضي الفلسطينية، مما نتج عنه اختلالات كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني من ناحية، ومن ناحية أخرى إحداث عجز كبير في الموازنة العامة على مدار عدة سنوات، إضافة إلى تراكم الديون الخارجية، والذي أثر بدوره على واقع مهنة المحاسبة في فلسطين كونها المنظم الأساسي للمعاملات المالية.

ثالثاً: تطوير المعلومات المحاسبية ودورها في تفعيل التنمية الاقتصادية:

هناك ثلاثة عوامل مستقلة تؤثر في عاملين متغيرين يرتبطان بكفاءة المعلومات المحاسبية، أما العوامل المستقلة التي تؤثر في تطوير المعلومات المحاسبية فهي:

1- الدوافع والحوافز التي تؤدى إلى الرغبة تطوير المعلومات المحاسبية.

2- العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودورها في دفع عملية تطوير المعلومات المحاسبية.

3- البيئة الداخلية في الوحدات الاقتصادية ورغبتها واستجابتها لتطوير المعلومات المحاسبية.

أما تأثير هذه العوامل المستقلة فيظهر في شكل نوعين من التغيرات السلوكية هي:

- تغير توقعات مستخدمي المعلومات المحاسبية.
- تغير سلوك منتجي المعلومات المحاسبية.

ويتضح من ذلك أن تطوير المعلومات المحاسبية يعتمد على تطوير بيئة الوحدات الاقتصادية والتي يلعب فيها الأفراد دوراً حيوياً ومؤثراً، كما يعتمد كذلك على دور قادة الفكر والرأي والذى يضمن التطبيق الأمثل للتطوير ولا تتوقف فاعلية التطوير على تغيير البيئة الداخلية والخارجية في الوحدات فقط وإنما تتأثر كذلك بخصائص عملية التطوير، ويعنى ذلك أن عملية التطوير ليست اتصال خطى بسيط بين الفئات المعنية، ولكنها تفاعل اجتماعي متبادل.(أحمد، 2002، 329)

كما يتجسد الدور الايجابي للمعلومات المحاسبية في سلامة اتخاذ القرارات الخاصة بوضع وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية الاقتصادية، ويعزى الفشل في كثير من خطط التنمية هو عدم وجود تقييم فاعل لدور المعلومات في انجاح هذه الخطط، إذ تكون هذه المعلومات هي العامل الحاسم في التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة من خلال الحكم على جدوى المشاريع الاقتصادية وأولوياتها.

إن كون المعلومات المحاسبية هي نتاج يتغير وفق متغيرات عديدة منها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والقانونية التي تشكل بيئة العمل لمهنة المحاسبة، فهذا يتطلب أن تتطور المحاسبية لتواكب التطورات والتغيرات الاقتصادية، وأن تعمل على توفير معلومات محاسبية مفيدة ومتكاملة والتي يمكن الاعتماد عليها في بناء مشاريع اقتصادية قوية تفي باحتياجات خطط التنمية الاقتصادية.(رمو، وسعيد، 2013، 467)

المحور الثالث: صعوبات التطبيق المهني للمحاسبة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في فلسطين:

على الرغم من أن للمحاسبة دور في التخطيط والتنمية الاقتصادية المحلية المستدامة لصنع القرار السليم، ولكن في الواقع يتضح لنا أن هناك صعوبات وتحديات تحول دون التطبيق المهني للمحاسبة، من بين هذه الصعوبات والتحديات ما يلي

1- صعوبة التنبؤ والسيطرة على الظروف غير المؤكدة، وذلك بسبب إرساء العديد من القواعد واللوائح دون إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية.

2- نقل الجزء الأكبر من ممارسة المحاسبة إلى هيئة الرقابة المالية والإدارية.

3- زيادة في مهام ومسؤوليات المحاسب بدون زيادة مواكبة في سلطته المهنية.

4- انخفاض في مستوى الرعاية المخصصة لمهنة المحاسبة.

5- عدم وجود تطوير بالشكل الصحيح والمطلوب في التعليم المحاسبي والبحث العلمي لمواكبة التطورات الاقتصادية المتجددة والمستمرة لسوق العمل. (شريعة، 2016)

6- النقص في عدد المحاسبين المؤهلين تأهيلاً مهنياً جيداً.

7- التغيرات التي طرأت على علم المحاسبة وبتسارع أكثر في الآونة الأخيرة.

8- فقدان السبيل المناسب الذي يمكن للمحاسبين من التدريب والتأهيل بالمستوى المناسب الذي تتطلبه احتياجات الوحدات الاقتصادية من مهارة وكفاءة مهنية عالية.

9- غياب أصول محاسبية مكتوبة ومتعارف عليها يتم الالتزام بها عند الممارسة المهنية ويتم الرجوع إليها عند الحاجة. وبالتالي فإن المعالجات المتباينة للموضوع الواحد لا تزال سائدة في ظل التعبير الفني المصطلح عليه وفقاُ للمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

10- غياب الجهاز المناسب كجهة مهنية معترف بها، بإمكانها دراسة نقاط الضعف ومعالجتها وفقاً للمستوى المطلوب. (الناظر، 2005، 9)

11- عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي يشكل عائقاً أمام أية محاولات لتطوير مهنة المحاسبة.

12- عدم وجود جهة مهنية تعنى بوضع وتطوير وتفعيل معايير المحاسبة لتنظيم الممارسة المهنية.

13- عدم اهتمام جهات الاختصاص التشريعية والمهنية في فلسطين في وضع معايير محاسبية محلية نابعة من البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي يمارس فيها المحاسب عمله المهني.(مدوخ، 2013، 23)

14- قصور القوانين والتشريعات المنظمة لمزاولة المهنة.

15- ضعف التعليم المهني المستمر لتأهيل المحاسب مهنياً.

16- نقص المهارات التكنولوجية الواجب توافرها في المحاسب.

17- القصور في الوعي بأهمية تطبيق المعايير المهنية عند القيام بالممارسات المحاسبية.

18- عدم القيام بالبحوث اللازمة لمعرفة احتياجات سوق العمل وما تتطلبه من كفاءات مهنة يجب توفرها في خريجي المحاسبة.(الماقوري، 2008، 28-36)

المحور الرابع: آليات تطوير الأداء المهني للمحاسبة لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين:

إن الترابط ما بين دور المحاسبة والعمل الاقتصادي وثيق جداُ، ويمكن القول بأن عدم قيام المهنة بالدور المطلوب منها وبالشكل المرسوم لها يؤدي إلى نتائج اقتصادية وخيمة ويؤدي إلى تفاقم معضلات وإشكالات مالية مؤداها ضعف المسيرة الاقتصادية إن لم يكن تغيرها بالتالي خلق حالة من التخلف الاقتصادي. فإلى متى يبقى رجل الأعمال العربي، خاصة قطاع الصناعة، يستورد الآلة ونظام محاسبة التكاليف معها، وإلى متى يبقى دور المحاسبة الإدارية ودور المحاسب مصادراً. إن الأمة التي اخترعت علم الحساب قادرة على بناء مهنة المحاسبة وإعداد المحاسب العربي المؤهل. لتأخذ هذه المهنة دورها ويأخذ المحاسب العربي المؤهل موقعة من التنمية الاقتصادية التي تحتاجها كافة أقطار أمتنا العربية من محيطها إلى خليجها، ولنسارع

الخطى بالمزيد من التحديث في التشريعات وتأسيس الجمعيات المهنية ولتكون محور التنظيم الذاتي والتطور المتجدد والتأهيل الراقي للمحاسبين ولجميع جوانب هذه المهنة.(الناظر، 2004، 9)

وبعد هذا الاستعراض العاجل لأهمية دور تأهيل الأداء المهني للمحاسبة في دعم عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين، إليكم بالتوصيات التالية:

1- تأهيل المحاسب الفلسطيني التأهيل المهني العالي وعلى مستويات لا تقل عن المستويات الدولية.

2- تطوير علم المحاسبة والإدارة المالية والمواضيع الأخرى ذات العلاقة بها.

3- تطوير مستوى الكفاءة والسلوك المهني بين أعضاء المهنة.

4- حماية وحفظ استقلالية أعضاء المهنة، وممارسة الرقابة المهنية عليهم.

5- القيام بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تقدم وحماية سمعة المهنة.

6- تطوير الأداء المهني للمحاسبة، بحيث تتماشى مع التطورات التقنية السريعة التي تحدث في مجال أنظمة المعلومات المحاسبية.

7- التركيز على أن دور المحاسب هو دور قيادي وأن مسؤوليته تتعدى إعداد البيانات الحسابية، وهذه المسؤولية تلقي علية عبء المشاركة في تمكين صانعي القرار في اتخاذ القرارات الأفضل باعتبار أن المعلومات التي يقدمها هي الأساس في اتخاذ تلك القرارات.(الناظر، 2006، 9-10، بتصرف)

8- تفعيل القوانين السائدة والمتعلقة بأهمية مسك الدفاتر المحاسبية، ومصادقة محاسب قانوني على الحسابات الختامية والميزانيات العمومية للمكلفين.

9- تنفيذ القوانين السارية في فلسطين والمتعلقة بتنظيم المهنة وتطويرها.

10- إلزام الوحدات الاقتصادية بتطبيق أنظمة محاسبية حديثة تعتمد معايير المحاسبة الدولية ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها بشكل عام.

11- قيام نقابة المحاسبين والمدققين الفلسطينية بإصدار مجلة محاسبية بصورة دورية توضح من خلالها الأفكار الحديثة في مجال المحاسبة وأسس العمل المحاسبي في ضوء مختلف التغيرات الناشئة.

12- تهيئة الكوادر المحاسبية القادرة على القيام بالتعليم المحاسبي لرفع مستوى كفاء وفاعلية النظام التعليمي للمهنة.

13- تأهيل الكوادر المحاسبية على ممارسة العمل المحاسبي من خلال عقد المؤتمرات والندوات وورشات العمل والدورات التدريبية في المواضيع ذات العلاقة بالمهنة (مدوخ، 2013، 34- 47)

14- تثقيف أصحاب الوحدات الاقتصادية بأهمية دور المحاسب في وحداتهم، لما له دور في الحفاظ على أموالهم من الضياع والغش والسرقة.

15- الاهتمام بالقواعد المهنية والسلوكية التي يتعين أن يتحلى بها المحاسبين الممارسين للمهنة ووضع الضوابط اللازمة لتطبيقها والالتزام بها.

16- ضرورة التواصل مع المنظمات المهنية المهتمة بمهنة المحاسبة سواء كانت عربية أو دولية من أجل التعاون للمساهمة في تطوير المهنة في فلسطين.

17- يقع على عاتق نقابة المحاسبين والمدققين الفلسطينية أن تنظر في متطلبات الخبرة المطلوبة للممارسة وتعمل على تنميتها وتطويرها.

18- زيادة وعي مستخدمي المعلومات المحاسبية بأهميتها وكيفية استخدامها.

19- الحاق المحاسبين الفلسطينيين بدورات تدريبية خارج فلسطين تعقدها هيئات مهنية عالمية، من أجل التعرف على ما يستجد من ممارسات مهنية حديثة.

20- تقوم المحاسبة بتوفير المعلومات التي تساعد في رسم السياسة الاقتصادية والمالية، وذلك عن طريق إجراء المقارنات بين فترة وأخرى.

21- إمكانية استخدام أدوات المحاسبة في إنتاج المعلومات التي تستخدم في دراسة الخطط الاقتصادية والمالية للمجتمع والتعرف على الإمكانيات الإنتاجية المتاحة وكيفية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة.

22- زيادة قدرة المحاسبة على توفير البيانات لإعداد ميزانية مستقلة للاقتصاد الفلسطيني التي تتضمن الأرقام الفعلية للدخل للسنة الحالية مع مقارنتها ببيانات تقديرية توضح الدخل القومي للسنة التالية.(الجبلي، 2005، بتصرف)

* **<u>المحور الثاني: الإطار العملي للدراسة (الدراسة التطبيقية)</u>:** حيث تناول هذا الجانب الإجراءات التالية:

أولاً: منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لكونه من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، وذلك بهدف التوصل إلي نتائج منطقية, و تدعم الفرضيات في الدراسة، وتم استخدام المصادر الثانوية, والتي تشمل الأدبيات التي تناولت الموضوع، وكذلك ما تم نشره من أبحاث ورسائل علمية ودوريات متخصصة مرتبطة بموضوع الدراسة، كما لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصا لهذا الغرض، كما تم استخدم البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل الاستبانة، واختبار فرضيات الدراسة.

ثانياً: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المدراء العامين، ومدراء ورؤساء ومحاسبين الدوائر المالية في شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم (70) موظف وموظفة، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل نتيجة لصغر حجم المجتمع.

ثالثاً: أداة الدراسة: تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

- **القسم الأول:** يتكون من البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة، ويتكون من (4) فقرات.
- **القسم الثاني:** وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** يوجد دور للمعلومات المحاسبية في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في ظل الظروف الحالية التي تمر بها فلسطين، ويتكون من (10) فقرات.
- **المحور الثاني:** توجد صعوبات وتحديات تواجه عملية التطبيق المهني للمحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين، ويتكون من (10) فقرات.
- **المحور الثالث:** توجد فرص وآليات لتطوير الأداء المهني المحاسبي لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين، ويتكون من (10) فقرات.

وقد كانت الإجابات على فقرات المحاور وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما هو موضح في جدول رقم (1):

جدول رقم (1) درجات مقياس ليكرت

التصنيف	كبير جداً	كبير	متوسط	قليلة	قليلة جداً
درجة موافقة	5	4	3	2	1

رابعاً: صدق الاستبانة: صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق" شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها.

وقام الباحثان بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين هما:

1- **الصدق الظاهري:** حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، تألفت من عدد من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة والمتخصصين في المحاسبة والاحصاء، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، حيث خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

2- **الصدق البنائي:** تم حساب الصدق البنائي لفقرات الاستبانة على مجتمع الدراسة البالغ 53 مفردة، وذلك بحساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة،

ويبين الجدول رقم (2) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة عند مستوى دلالة 0.05 حيث إن القيمة الاحتمالية اقل من 0.05

جدول رقم (2) معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة

ر.م	المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	**يوجد دور للمعلومات المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في ظل الظروف الحالية التي تمر بها فلسطين.**	**0.648**	**0.000**
2	**توجد صعوبات وتحديات تواجه عملية التطبيق المهني للمحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين.**	**0.663**	**0.000**
3	**توجد فرص وآليات لتطوير الأداء المهني المحاسبي لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين.**	**0.659**	**0.000**

خامساً: ثبات الاستبانة: ثبات الاستبانة يعنى التأكد من أن الاجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الاشخاص نفسهم في وقت آخر، وقد تم استخدام طريقة كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة، حيث يوضح الجدول رقم (3) معاملات كرونباخ ألفا لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول رقم (3) معاملات كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة

ر.م	المحور	عدد الفقرات	معامل (كرونباخ ألفا)	معامل الصدق
1	**يوجد دور للمعلومات المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في ظل الظروف الحالية التي تمر بها فلسطين.**	**10**	**0.736**	**0.829**
2	**توجد صعوبات وتحديات تواجه عملية التطبيق المهني للمحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين.**	**10**	**0.751**	**0.860**
3	**توجد فرص وآليات لتطوير الأداء المهني المحاسبي لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين.**	**10**	**0.718**	**0.852**

تظهر النتائج المبينة في الجدول رقم (3) أن معاملات ألفا كرونباخ قد تراوحت بين 0.718 – 0.751، وهي معاملات ثبات مرتفعة، بينما معاملات الصدق قد تراوحت بين 0.852 – 0.860، مما يشير إلى تمتع الاستبانة بالثبات والصدق، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من ثبات وصدق استبانة البحث، مما يجعلهم على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياتها.

سادساً: تحليل واختبار البيانات:

1- اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف):

استخدم الباحثان اختبار كولمجروف – سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (4) أن قيمة اختبار**T** المحسوبة أكبر من قيمة **T** الجدولية، وكذلك مستوى الدلالة اكبر 0.05 (sig. > 0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (4) اختبار التوزيع الطبيعي (1 – Sample Kolmogorov – smirnove)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة T	القيمة الاحتمالية
الأول	يوجد دور للمعلومات المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في ظل الظروف الحالية التي تمر بها فلسطين.	10	0.735	0.389
الثاني	توجد صعوبات وتحديات تواجه عملية التطبيق المهني للمحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين.	10	0.780	0.368
الثالث	توجد فرص وآليات لتطوير الأداء المهني المحاسبي لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين.	10	0.725	0.347

2- الأدوات الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.

2- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha), لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

3- استخدام اختبار كولمجوروف – سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test : يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.

4- معامل ارتباط بيرسون (Spear man Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط : يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، والعلاقة بين المتغيرات.

5- اختبار sign في حالة عينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي الحياد وهي 6 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

سابعاً: خصائص وسمات عينة الدراسة:

جدول (5) البيانات الشخصية للعينة

	البند	التكرار	النسبة %

المؤهل العلمي	بكالوريوس	59	84
	دراسات عليا	9	13
	أخرى	2	3
الإجمالي		70	%100
المسمى الوظيفي	مدير عام	8	12
	مدير مالي	10	14
	رئيس القسم المالي	10	14
	محاسب	42	60
	اخرى	0	0
الإجمالي		70	%100
سنوات الخبرة	من 5-10 سنوات	14	20
	من 11-15 سنة	20	29
	اكثر من 15 سنة	36	51
الإجمالي		70	%100
التخصص العلمي	محاسبة	47	67
	إدارة اعمال	6	9
	مالية ومصرفية	13	18
	اخرى	4	6
الإجمالي		70	%100

يتضح من الجدول رقم (10) أن (84%) من عينة الدراسة يحملون درجة البكالوريوس، و(13%) يحملون درجات عليا(ماجستير- دكتوراة)، وأخرى يحملون نسبة (3%)، ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة عمل العينة المستجيبة، فهو يتبعون الأقسام المالية وفي أغلب الاحيان يحملون درجة البكالوريوس في هذه الأقسام، وبالتالي الأقسام المالية بحاجة إلى مؤهلات علمية مناسبة.

وكان (60%) من عينة الدراسة من المحاسبين، بينما كان (14%) من رؤساء الأقسام، و(14%) من المدراء الماليين، وكان (12%) من المدراء العامين، وهذا يعكس طبيعة الإدارة المالية، وعملها، وهيكل الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلطين العاملة في قطاع غزة.

وكان (51%) لديهم خبرات مرتفعة أكثر من 15 سنة، و(29%) من ذوي الخبرات المتوسطة من 11-15 سنة، و(20%) من ذوي الخبرات منخفضة من 5-10 سنوات.

وكان (67%) من أفراد العينة من تخصص المحاسبة، بينما كان (18%) من تخصص العلوم المالية والمصرفية، وكان (9%) من تخصص إدارة الأعمال، ونسبة (6%) يحملون تخصصات أخرى، ويرى الباحث بأن المحاسب هو الفرد المؤهل للقيام بمهام الإدارة المالية، لذا كان معظم أفراد العينة من المحاسبين.

ثامناً: اختبار فروض الدراسة:

- اختبار الفرضية الأولى: (يوجد دور للمعلومات المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في ظل الظروف الحالية التي تمر بها فلسطين)، وتم استخدام اختبار قيمة (T) لمعرفة متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أو لا لدى أفراد العينة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:-

جدول رقم (6) التحليل الإحصائي لفقرات الفرضية الأولى

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (.sig)	الترتيب
1	تقوم المحاسبة بتوفير معلومات ملائمة لمعالجة الانحرافات الناتجة عن خطط التنمية الاقتصادية.	4.42	0.92	88.42	9.531	*0.000	2
2	تسهم المعلومات المحاسبية في تقويم دراسة الجدوى الاقتصادية عن مدى صلاحية الوحدة الاقتصادية.	4.37	0.88	87.37	9.550	*0.000	4
3	يوجد دور للمعلومات المحاسبية في عملية التخطيط الاقتصادي.	4.34	1.07	86.84	7.711	*0.000	5
4	تقوم المحاسبة بمراقبة ومتابعة خطط التنمية الاقتصادية من أجل إجراء التغيرات الضرورية عليها والاستمرار في تنفيذها.	4.34	0.99	86.84	8.321	*0.000	6
5	تسهم المعلومات المحاسبة في عملية اتخاذ وترشيد القرارات الاقتصادية وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية.	4.45	0.86	88.95	10.370	*0.000	1
6	تقوم المحاسبة بدور هام وفعال في عملية التنمية الاقتصادية.	4.18	1.18	83.68	6.171	*0.000	9
7	زيادة وعي مستخدمي المعلومات المحاسبية بأهميتها يؤدي إلى كيفية استخدامها في عملية التنمية الاقتصادية.	4.28	1.61	85.67	11.162	*0.000	8
8	تقوم المحاسبة بتوفير المعلومات التي تساعد في رسم السياسات الاقتصادية والمالية للدولة.	4.39	0.89	87.89	9.700	*0.000	3
9	إمكانية استخدام أدوات المحاسبة في إنتاج المعلومات التي تستخدم في دراسة الخطط الاقتصادية والمالية للمجتمع.	4.32	0.87	86.32	9.291	*0.000	7
10	المعلومات المحاسبية التي يتم توفيرها لخدمة احتياجات التنمية الاقتصادية تتضمن خاصية الوضوح والفهم والملائمة.	4.08	1.28	81.58	5.193	*0.000	10
	جميع فقرات المجال معاً	4.31	1.05	86.36	8.74	*0.000	-

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

– إن الفقرة رقم (5) تسهم المعلومات المحاسبة في عملية اتخاذ وترشيد القرارات الاقتصادية وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.45) والوزن النسبي (88.95%).

– إن الفقرة رقم (3) المعلومات المحاسبية التي يتم توفيرها لخدمة احتياجات التنمية الاقتصادية تتضمن خاصية الوضوح والفهم والملائمة قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (4.08) والوزن النسبي (81.58%).

– تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي (4.31) أي أن الوزن النسبي (86.36%) وهو أكبر من قيمة الوزن النسبي المحايد (60%)، وقيمة اختبار (T) المحسوبة يساوي (8.74) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.95)، وأن القيمة الاحتمالية (sig.) تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، لذلك يعتبر المجال دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \leq$ 0.05)، مما يدل على أن مستوى الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن الدرجة المتوسطة وهي (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

– **<u>نتيجة الفرضية</u>:** ووفقاً للجدول السابق وتحليل البيانات إحصائياً والتعليق عليها نجد أن (T) الجدولية أقل من (T) المحسوبة، مما يعني رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد دور للمعلومات المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في ظل الظروف الحالية التي تمر بها فلسطين".

ويرى الباحث أن موافقة أفراد العينة بدرجة كبيرة على أن للمعلومات المحاسبية دور في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في فلسطين، وقد يعزى ذلك إلى أن توفير المعلومات تساعد في تقييم أداء المشاريع الاقتصادية وفق محاور متعددة ومنها المحور المالي، مما يؤدي في النهاية إلى إعطاء تقويم حقيقي لأداء تلك المشاريع، كما توفر المعلومات المحاسبية معلومات دقيقة لمتخذي القرارات اللازمة للاقتصاد الوطني من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية.

– **اختبار الفرضية الثانية: (توجد صعوبات وتحديات تواجه عملية التطبيق المهني للمحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين)**، وتم استخدام اختبار قيمة (T) لمعرفة متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أو لا لدى أفراد العينة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:–

جدول رقم (7) التحليل الإحصائي لفقرات الفرضية الثانية

م	الفقـــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (.sig)	الترتيب

1	ضعف التأهيل المهني للمحاسب يؤدي إلى عدم تمكنه من فهم واستيعاب متطلبات الممارسات المهنية.	3.99	0.73	79.88	17.544	*0.000	1
2	القصور في الوعي بأهمية تطبيق المعايير المهنية عند القيام بالممارسات المحاسبية.	3.80	0.82	76.16	12.726	*0.000	8
3	نقص في إصدار النشرات المهنية التي تصدرها المنظمات المهنية التي تُعنى بتثقيف المحاسب علمياً وعملياً.	3.88	0.93	77.72	12.261	*0.000	6
4	يوجد فجوة بين برامج التعليم المحاسبي ومتطلبات التأهيل المهني، ولا يلبي احتياجات ومتطلبات الممارسات المهنية.	3.89	0.88	77.96	13.153	*0.000	5
5	ضعف التدريب المهني الكافي والمستمر للمحاسب على أساليب الممارسات المهنية الحديثة.	3.94	0.75	78.88	16.196	*0.000	2
6	قصور القوانين المنظمة لمزاولة المهنة.	3.84	0.81	76.88	13.530	*0.000	7
7	نقص المهارات التكنولوجية الواجب توافرها في المحاسب.	3.92	0.80	78.44	14.914	*0.000	3
8	عدم الاهتمام بالمؤتمرات المهنية وورش العمل لمتابعة أخر التطورات والمستجدات في علم المحاسبة.	3.91	0.78	78.20	15.031	*0.000	4
9	القصور في الاهتمام بقواعد السلوك المهني بصورة مفصلة وواضحة.	3.70	0.81	74.14	11.288	*0.000	10
10	عدم تحديد الاحتياجات المهنية اللازمة لسوق العمل عند وضع المناهج المحاسبية.	3.76	0.82	74.21	12.201	*0.000	9
جميع فقرات المجال معاً		3.89	0.76	77.62	14.088	*0.000	-

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- إن الفقرة رقم (1) ضعف التأهيل المهني للمحاسب يؤدي إلى عدم تمكنه من فهم واستيعاب متطلبات الممارسات المهنية قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.99) والوزن النسبي (79.88%).

- إن الفقرة رقم (9) القصور في الاهتمام بقواعد السلوك المهني بصورة مفصلة وواضحة قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.70) والوزن النسبي (74.14%).

- تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي (3.89) أي أن الوزن النسبي (77.62%) وهو أكبر من قيمة الوزن النسبي المحايد (60%)، وقيمة اختبار (T) المحسوبة يساوي (14.088) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.95)، وأن القيمة الاحتمالية (sig.) تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، لذلك يعتبر المجال دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن مستوى الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن الدرجة المتوسطة وهي (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

- **نتيجة الفرضية:** ووفقاً للجدول السابق وتحليل البيانات إحصائياً والتعليق عليها نجد أن (T) الجدولية أقل من (T) المحسوبة، مما يعني رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "توجد صعوبات وتحديات تواجه عملية التطبيق المهني للمحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين".

ويرى الباحث أن موافقة أفراد العينة بدرجة كبيرة على أنه توجد صعوبات وتحديات تواجه عملية التطبيق المهني للمحاسبة لتعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين، وقد يعزى ذلك إلى عدم كفاية التأهيل مهني للمحاسبين بما انعكس ذلك على قدرة المحاسب على سرعة الاستجابة للتطورات الحديثة الحالية في مهنة المحاسبة بما يؤدي في النهاية إلى توسع فجوة الثقة في الخدمات التي تقدمها مهنة المحاسبة، وأن سبب أزمة عدم الثقة التي تعاني منها مهنة المحاسبة هي تتمثل في عدم كفاية التأهيل المهني والعلمي للمحاسب بما ينسجم مع المتطلبات الآنية للبيئية الفلسطينية.

- **اختبار الفرضية الثالثة: (توجد فرص وآليات لتطوير الأداء المهني المحاسبي لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين)**، وتم استخدام اختبار قيمة (T) لمعرفة متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أو لا لدى أفراد العينة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:-

جدول رقم (8) التحليل الإحصائي لفقرات الفرضية الثالثة

م	الفقـــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (.sig)	الترتيب
1	وجود قواعد للأداء المهني المحاسبي يساعد في ترشيد الممارسات المحاسبية لتعزيز التنمية الاقتصادية.	4.04	0.853	80.84	15.790	*0.000	1
2	يسهم التطوير المهني للمحاسبة في استخدام ممارسات محاسبية متطورة، مما يعزز التنمية الاقتصادية.	3.73	0.859	74.74	11.084	*0.000	8
3	تتحقق تطوير الأداء المهني المحاسبي من خلال إزالة الصعوبات والتحديات التي تعترض العمل المحاسبي في فلسطين.	3.84	0.806	76.88	13.530	*0.000	5
4	تطوير الأداء المهني للمحاسبة لابد أن يتماشى مع التطورات التقنية السريعة التي تحدث في مجال أنظمة المعلومات المحاسبية.	3.70	0.809	74.14	11.288	*0.000	9

5	يقع عبء تنمية وتطوير الأداء المهني المحاسبي المطلوب للممارسة المهنية على عاتق النقابات المهنية في فلسطين.	3.94	0.750	78.88	16.196	*0.000	2
6	زيادة الاهتمام بمهنة المحاسبة حتي يمكنها من القيام بدور فعال في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين.	3.68	0.835	73.78	10.654	*0.000	10
7	تهيئة الكوادر المحاسبية القادرة على القيام بالعمل المحاسبي لرفع مستوى كفاء وفاعلية الممارسة المهنية.	3.80	0.859	76.04	12.072	*0.000	6
8	تطوير الأداء المهني المحاسبي يعزز من الممارسة المهنية للمحاسبة ، كما يعتبر مؤشراً للتطور التنموي للاقتصاد الوطني.	3.77	0.881	75.56	11.420	*0.000	7
9	تفعيل القوانين السائدة في فلسطين والمتعلقة بتنظيم المهنة وتطويرها.	3.88	0.934	77.72	12.261	*0.000	3
10	التأهيل المهني العملي الكافي يعمل على تعزيز الثقة بالخدمات المقدمة من مهنة المحاسبة.	3.85	0.816	77.12	13.560	*0.000	4
	جميع فقرات المجال معاً	3.83	0.757	76.58	12.788	*0.000	-

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

– إن الفقرة رقم (1) ضعف التأهيل المهني للمحاسب يؤدي إلى عدم تمكنه من فهم واستيعاب متطلبات الممارسات المهنية قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.04) والوزن النسبي (80.48%).

– إن الفقرة رقم (6) زيادة الاهتمام بمهنة المحاسبة حتي يمكنها من القيام بدور فعال في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.68) والوزن النسبي (73.78%).

– تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي (3.83) أي أن الوزن النسبي (76.58%) وهو أكبر من قيمة الوزن النسبي المحايد (60%)، وقيمة اختبار(T) المحسوبة يساوي (12.788) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.95)، وأن القيمة الاحتمالية (sig.) تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، لذلك يعتبر المجال دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يدل على أن مستوى الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن الدرجة المتوسطة وهي (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

- **<u>نتيجة الفرضية</u>:** ووفقاً للجدول السابق وتحليل البيانات إحصائياً والتعليق عليها نجد أن (T) الجدولية أقل من (T) المحسوبة، مما يعني رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "توجد فرص وآليات لتطوير الأداء المهني المحاسبي لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين".

ويرى الباحث أن موافقة أفراد العينة بدرجة كبيرة على أنه توجد فرص وآليات لتطوير الأداء المهني المحاسبي لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين، وقد يعزى ذلك إلى أن التأهيل المهني العملي الكافي للمحاسب يعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وتمكين المحاسب من استخدام تقنيات المعلومات مما يزيد من أداء عمله المهني بكفاءة وفاعلية، كما يعمل على زيادة الثقة بالخدمات المقدمة من مهنة المحاسبة.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج: توصل البحث إلى النتائج التالية:

1- يوجد دور للمعلومات المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في ظل الظروف الحالية التي تمر بها فلسطين.

2- توجد صعوبات وتحديات تواجه عملية التطبيق المهني للمحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين.

3- توجد فرص وآليات لتطوير الأداء المهني المحاسبي لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين.

4- تساهم المعلومات المحاسبة بدور هام وفعال في عملية اتخاذ وترشيد القرارات الاقتصادية وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية.

5- تقوم المحاسبة بمراقبة ومتابعة خطط التنمية الاقتصادية من أجل إجراء التغيرات الضرورية عليها والاستمرار في تنفيذها، كما تقوم بتوفير المعلومات التي تساعد في رسم السياسات الاقتصادية والمالية للدولة.

6- يؤدي زيادة وعي مستخدمي المعلومات المحاسبية بأهميتها وكيفية استخدامها في عملية التنمية الاقتصادية.

7- يؤدي استخدام تقنيات المعلومات في برامج التأهيل المهني للمحاسب، مما يزيد من فرصة الاستفادة من هذه البرامج لسهولة إيصال المعلومات المحاسبية فضلا عن زيادة القدرة على فهمها واستيعابها.

8- يؤدي ضعف التأهيل المهني للمحاسب إلى عدم تمكنه من فهم واستيعاب متطلبات الممارسات المهنية، وذلك نتيجة للقصور في الوعي بأهمية تطبيق المعايير المهنية عند القيام بالممارسات المحاسبية.

9- يوجد فجوة بين برامج التعليم المحاسبي ومتطلبات التأهيل المهني، ولا يلبي احتياجات ومتطلبات الممارسات المهنية، بسبب عدم تحديد الاحتياجات المهنية اللازمة لسوق العمل عند وضع المناهج المحاسبية.

10- يوجد ضعف في التدريب المهني الكافي والمستمر للمحاسب على أساليب الممارسات المهنية الحديثة، وعدم الاهتمام بالمؤتمرات المهنية وورش العمل لمتابعة أخر التطورات والمستجدات في علم المحاسبة.

11- يوجد نقص في إصدار النشرات المهنية التي تصدرها المنظمات والنقابات المهنية التي تُعنى بتثقيف المحاسب علمياً وعملياً، ويقع عبء تنمية وتطوير الأداء المهني المحاسبي المطلوب للممارسة المهنية على عاتق الهيئات والنقابات والمنظمات المهنية في فلسطين.

12- يعزز تطوير الأداء المهني للمحاسب من الممارسة المهنية للمحاسبة، كما يعتبر مؤشراً للتطور التنموي للاقتصاد الوطني، كما يعمل على تعزيز الثقة بالخدمات المقدمة من قبل المحاسب.

ثانياً: التوصيات: بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحث بالتوصيات التالية:

1- ضرورة القيام بالمزيد من تعزيز دور المعلومات المحاسبة في التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين.

2-ضرورة العمل بشكل جدي للتغلب على الصعوبات والتحديات التي تواجه عملية التطبيق المهني للمحاسبة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين.

3- ضرورة وضع الآليات المناسبة لتطوير الأداء المهني المحاسبي لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في فلسطين.

4- العمل على زيادة الدور التي تقوم به المعلومات المحاسبة في عملية اتخاذ وترشيد القرارات الاقتصادية لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية.

5- العمل على زيادة الوعي لمستخدمي المعلومات المحاسبية بأهمية استخدام تلك المعلومات في عملية التنمية الاقتصادية.

6- ضرورة العمل على استخدام تقنيات معلومات حديثة في برامج التأهيل المهني للمحاسب، مما يزيد من فرصة الاستفادة من هذه البرامج لسهولة إيصال المعلومات المحاسبية فضلا عن زيادة القدرة على فهمها واستيعابها.

7- زيادة التأهيل المهني للمحاسب لتمكينه من فهم واستيعاب متطلبات الممارسات المهنية، وزيادة الوعي بأهمية تطبيق المعايير المهنية عند القيام بالممارسات المحاسبية.

8- تقليل الفجوة بين برامج التعليم المحاسبي ومتطلبات التأهيل المهني، لتلبية احتياجات ومتطلبات الممارسات المهنية، وتحديد الاحتياجات المهنية اللازمة لسوق العمل عند وضع المناهج المحاسبية.

9- القيام بالتدريب المهني الكافي والمستمر للمحاسب على أساليب الممارسات المهنية الحديثة من خلال الاهتمام بالمؤتمرات المهنية وورش العمل لمتابعة أخر التطورات والمستجدات في علم المحاسبة.

10- المزيد من إصدار النشرات المهنية التي تصدر عن المنظمات والنقابات المهنية لتثقيف المحاسب علمياً وعملياً لتنمية وتطوير الأداء المهني المطلوب للممارسة المهنية.

11- تطوير الأداء المهني للمحاسب، يعزز من الثقة بالخدمات المقدمة من قبل المحاسب، ويعتبر مؤشراً للتطور التنموي للاقتصاد الوطني.

12- ضرورة تطوير قواعد الأداء المهني المحاسبي للمساعدة لترشيد الممارسات المحاسبية، وإزالة الصعوبات والتحديات التي تعترض العمل المحاسبي في فلسطين من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية.

13- زيادة الاهتمام بمهنة المحاسبة حتي يمكنها من القيام بدور فعال في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين.

14- تهيئة الكوادر المحاسبية القادرة على القيام بالعمل المحاسبي لرفع مستوى كفاء وفاعلية الممارسة المهنية.

15- المزيد من تطوير القوانين والتشريعات السائدة في فلسطين والمتعلقة بتنظيم المهنة وتطويرها.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1- أحمد، عبدالله عبد السلام، (2002)، رفع كفاءة التطوير في نظم المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية بهدف تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تم استرجاعه في 2019/1/15 على الموقع الالكتروني:
www.unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/ARADO/UNPAN006122

2- أدم، أحمد يوسف، ومنصور، مصطفى احمد حمد، و التوم، حسب الرسول يوسف، و عبدالله، نزار عمر، (2015)، دور التعليم المحاسبي في التنمية الاقتصادية في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2. السودان، 96-107.

3- الجلبي، أياد بشير عبد القادر، (2005)، تطوير الحسابات القومية في ظل التغيرات الاقتصادية و البيئية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 27، العدد 77، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 163-147.

4- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة جودة البيئة، (2014)، البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، رام الله، فلسطين.

5- حيدر، عبد الرزاق، وشيماء، ساطع، (2013)، تقييم خطوات التحول نحو منهج التنمية المستدامة في بعض بلدان الوطن العربي، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 17، جامعة الكوفة، العراق، 77-89.

6- رمو، وحيد محمود، وسعيد، ليث محمد، (2013)، تفعيل دور المعلومات المحاسبية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ترشيد قرار المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية في ظل القيود المتعددة- دراسة حالة، بحث مقدم لمؤتمر "تحديات عمل المنظمات العراقية في ظل متطلبات البنى التحتية والتنمية الاقتصادية"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

7- شريعة، بوبكر فرج، (2016)، الدور الحالي لنظم المعلومات المحاسبية في خدمة التنمية في ليبيا، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، العدد الأول، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، 62-82.

8- شعبان، عبد الحميد، (2006)، مشاريع الإصلاح الاقتصادي في فلسطين وانعكاساتها على التنمية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر :تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، المنعقد في الفترة 15 نوفمبر/ 2006، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

9- الماقوري، نادية ميلاد محمد، (2008)، تضييق الفجوة بين برنامج التعميم المحاسبي ومتطلبات ممارسة المهنية- دراسة تطبيقية في البيئة المهنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من إبريل، كلية الاقتصاد، ليبيا.

10- مدوخ، خيام محمد كامل، (2013)، واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتكنولوجي للمحاسبين في الشركات العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة، غزة، فلسطين.

11- مركز معلومات وإعلام المرأة، (2005)، تقرير حول مؤشرات التنمية الألفية في فلسطين- فلسطين بعد خمس سنوات من إعلان الألفية، فلسطين.

12- مقداد، محمد إبراهيم، (2009)، التنمية الاقتصادية والسياسية في فلسطين في ضوء الانتكاسة الاقتصادية العالمية، ورقة عمل قدمة إلى مؤتمر "المتغيرات الدولية وأثرها على القضية الفلسطينية"، والمنعقد في الفترة 28/ مارس/2009، المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات والأبحاث- نابلس، الضفة الغربية، فلسطين.

13- الناظر، زهير، (2005)، دور المحاسب في التنمية الاقتصادية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول "الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة"، المنعقد بكلية التجارة ، الجامعة الإسلامية في الفترة 8-10 مايو 2005 ، غزة، فلسطين.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Oqool, Mohammed and Bshayreh, Mohammad. (2014). The Importance of the Accounting Information and the Role of the Scientific Accounting Research in Developing the Economic Development Service in the Developing Countries (Case Study Jordan) , Research in Applied Economics, Vol. 6, No. 1, 240 - 257.

2- Salișteanu, Simona-Florina, Oros, Olivera Ecaterina. (2013). A Presentation of the Role Played by Accounting in Economic Development, Challenges of the Knowledge Society. Economics, Vol. 1, No. 1, 703-707.

3- Venter, Elmar R. , Gordon, Elizabeth A. and Street, Donna L. (2018), The role of accounting and the accountancy profession in economic development: A research agenda, Journal of International Financial Management and Accounting, Vol. 29, No. 2, 101-218.